جريمة غسل الأموال في النظام السعودي
وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠م

د. أميرة محمد إبراهيم ساتي

أستاذ القانون الجنائي المساعد

القسم العام - كلية الحقوق - جامعة دار العلوم- المملكة العربية السعودية

(ISSN: 2537 - 0758)

جريمة غسل الأموال في النظام السعودي وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠م

د. أميرة محمد إبراهيم ساتي

المستخلص:

شمل هذا البحث الموسوم جريمة غسل الأموال في النظام السعودي وفقا لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

مقدمة تضمنت موضوع البحث واهميته ومشكلاته وهدفه ومنهجه وشمل نطاقه دراسة جريمة غسل الأموال في النظام السعودي.

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث: المبحث الأول بعنوان ماهية غسل الأموال والمبحث الثاني وعنوانه أساليب غسل الأموال والمبحث الثالث وعنوانه الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الاموال في النظام السعودي، وتم تقسيم كل مبحث الى مطالب ثم الخاتمة والتي اشتملت على النتائج والتوصيات وفي آخره فهارس البحث. تناولنا في المبحث الأول مفهوم غسل الأموال وأركان جريمة غسل الأموال وفي المبحث الثاني تحدثناعن أبرز أساليب غسل الأموال وكيفية تجنبها وفي المبحث الثالث تناولنا الأثر الاقتصادي المترتب والمحتمل من عمليات غسل الأموال على الاقتصاد الوطني، وفي خاتمة البحث تم عرض النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال دراسة وتحليل ومناقشة موضوعات البحث **ومن اهم النتائج مايلي:**

- أن جريمة غسل الأموال تعتبر من الجرائم العابرة للحدود.
- أن جريمة غسل الأموال من جرائم الاقتصاد الخفية التي تتم بالعديد من الطرق المختلفة..

واما التوصيات فأهمها ما يلي:

- يجب على المجتمع الدولي والمملكة العربية السعودية باعتبارها عضوا فعالاً في المجتمع الدولي خلق أجواء تنافسية اقتصادية بسيطة وشفافة بوضع استراتيجيات لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة. وهذا ما ترمي إليه الرؤية الجديدة للمملكة (٢٠٣٠).
- يجب على المنظمات الدولية أن تتكاتف لإعداد وسائل مكافحة جرائم غسل الأموال.

Abstract

This research includes the crime of money laundering in the Saudi system according to the Kingdom's Vision 2030 and an introduction that includes the topic of the research, its importance, problems, objective, and methodology, and its scope includes studying the crime of money laundering in the Saudi system.

The research was divided into three sections:

The first section entitled What is money laundering, The second section is entitled Money Laundering Methods, and the third section, entitled the economic effects of the crime of money laundering in the Saudi regime, each section was divided into demands, then the conclusion, which included the results and recommendations, and finally the search indexes, the first section is about the concept of money laundering and the foundations of money laundering crime, In the second section we talked about the most prominent methods of money laundering and how to avoid them and the third section dealt with the possible economic impact of money laundering operations on the national economy, At the end of the research, the results and recommendations that were reached through studying, analyzing and discussing the research topics were presented.

And some of the most important results are the following:

- The crime of money laundering is considered a moved-border crime.
- The crime of money laundering is a hidden economic crime that is carried out in many different ways.

As for the recommendations, the most important of them are the following:

- The international community and the Kingdom of Saudi Arabia should create a simple economic competitive environment as an active member of the international community, provided that it is transparent by developing strategies to combat this serious crime.and this is what the new vision of the Kingdom (2030) aims at.
- International organizations must come together to prepare means to combat money laundering crimes.

(ISSN: 2537 - 0758)

المقدمة

بسم الله والصلاة والسلام على نبيه الحبيب المصطفى خير خلق الله وخاتم أنبيائه والمرسلين، أما بعد.. مع التقدم الحضاري والتطور التكنولوجي الحديث ارتفعت نسبة الجرائم الواقعة حول العالم، والتي يمكن أن تكون جرائم اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية مثل جريمة غسل الأموال، والتي تعتبر من الظواهر الخطيرة والمؤثرة على اقتصاد الدولة، وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، مما أدى ذلك إلى تزايد حركة أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي، وذلك بهدف اضفاء الشرعية على الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة لتبدو أموال نظيفة، فكان من المهم البحث في هذه الجريمة التي باتت تشكل خطراً على الدول والعمل على مكافحتها.

مشكلة البحث:

إن الحديث عن جرائم غسل الأموال لا ينقطع، ومع انتشار تلك الجريمة تزاد خطورتها، وتتسع الآثار الاقتصادية السلبية التي تسببها للدول وتتعاظم الخسائر فيها، من هنا ثار التساؤل لماذا لا زالت عمليات غسل الأموال مستمرة في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث:

تستمد دراسة هذا الموضوع أهميته من كونه يسلط الضوء على عمليات غسل الأموال باعتبارها من الجرائم المستحدثة، ونظرا لخطورة هذه العمليات التي باتت تكلف الاقتصاد الوطني، لكي نحد من هذه العمليات التي تترتب عليها آثار سلبية ضارة في الاقتصادية.

أهداف البحث:

١. التوصل إلى أساليب ومناهج الجريمة المستحدثة وآلية تجنبها.
٢. الخروج بتوصيات قد تساعد (كجهد عملي) للحد من عمليات غسل الأموال.

تساؤلات البحث:

١. ما هية عمليات غسل الأموال وأركانها؟
٢. ما هية أساليب عمليات غسل الأموال، وكيفية تجنبها؟
٣. ما هية الآثار الاقتصادية المترتبة والمحتملة من عمليات غسل الأموال على الاقتصاد الوطني؟

منهج البحث:

طبيعة دراسة الجريمة المستحدثة تتطلب تحليل مفهوم الجريمة المستحدثة، وما ورد في نصوص النظام في سبيل استخراج أحكامها وبيان أركانها وأساليبها وتجنبها وما يترتب عليها من آثار، لذلك سوف نستعمل المنهج التحليلي في بحثنا.

خطة البحث:

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية غسل الأموال

المطلب الأول: مفهوم غسل الأموال

المطلب الثاني: أركان جريمة غسل الأموال

المبحث الثاني: أساليب غسل الأموال

المطلب الأول: أبرز أساليب غسل الأموال

المطلب الثاني: تجنب أساليب غسل الأموال

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية

المطلب الأول: الأثر الاقتصادي المترتب من عمليات غسل الأموال

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المحتملة من عمليات غسل الأموال على الاقتصاد الوطني

المبحث الأول
ماهية غسل الاموال
المطلب الأول
مفهوم غسل الاموال
الفرع الأول
لغة واصطلاحاً

لغة[١]:

غسل: فعل غسل يغسل، وغُسلا وغسيلاً، فهو غاسِل.

[١] قاموس ومعجم المعاني، موقع الكتروني.

(ISSN: 2537 - 0758)

المال: كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع، أو عروض تجارة، أو عقارًا أو نقود أو حيوان.

يغسل الأموال: يخفي طبيعة أو مصدر رأس مال غير شرعي؛ وذلك بالتحكم به بواسطة عميل أو وسيط.

اصطلاحًا[٢]:

غسل: أزال النجس بالماء.

المال: اسم لجميع ما يملكه الانسان. أصله: ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره كالنقد وما يمكن أن يقوم مقامه.

الأموال في النظام السعودي[٣]:

الأصول أو الموارد الاقتصادية أيًا كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها –سواء أكانت مادية أم غير مادية منقولة أم غير منقولة ملموسة أم غير ملموسة– والوثائق والصكوك والمستندات والحوالات وخطابات الاعتماد أيًا كان شكلها؛ سواء أكانت داخل المملكة أم خارجها. ويشمل ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية، والائتمانات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها، وكذلك جميع أنواع الأوراق التجارية والمالية، أو أية فوائد أو أرباح أو مداخيل أخرى تنتج من هذه الأموال.

غسل الأموال اصطلاحًا:

كل فعل عمدي يهدف بأي وسيلة كانت إلى إخفاء أو تمويه للمصدر غير المشروع لأموال، منقولة أو عقارية، متحصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جريمة يحدّدها القانون.

الفرع الثاني
مفهوم غسل الأموال دولياً

إزاء عدم الاتفاق على تعريف واحد لغسل الأموال لم تهتم معظم الدول أو المنظمات الدولية بوضع تعريف لمصطلح غسل الأموال، فقد أوردت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

---

[٢] قاموس ومعجم المعاني، موقع الكتروني.

[٣] نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ.

الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٨ م صور لغسل الأموال، دون أن تورد تعريفًا يحدد ماهية غسل الأموال، فقد نصت الفقرة (ع) من المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أنه: "يقصد بتعبير المتحصلات أية أموال مستمدة أو حصل عليها بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الثالثة"، كما حددت الفقرة (ف) من المادة الأولى المقصود بعبارة (أموال) على أنها: "الأصول أيًا كان نوعها، مادية كانت أو غير مادية، منقولة أو ثابتة، ملموسة أو غير ملموسة، والمستندات القانونية أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأموال أو أي حق متعلق بها"[٤].

وقد اعتمدت التشريعات المتداولة في الاتحاد الأوربي تعريفًا لمصطلح "غسل الأموال" وهو: تحويل أو نقل الممتلكات مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة لأغراض التستر عليها وإخفاء الأصل غير القانوني لها أو مساعدة أي شخص يرتكب هذه الأعمال[٥].

الفرع الثالث
غسل الأموال في النظام السعودي

نص نظام مكافحة غسل الأموال في المادة الثانية منه على أنه يعد مرتكبًا جريمة غسل الأموال كل من قام بالأعمال الآتية:

1 - تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.

2 - اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.

---

[٤] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ١٩٨٨م، منشورات الأمم المتحدة، ١٩٩١م.

[٥] صندي، مقال، ٢٠٠١/١٠/٢٤

(ISSN: 2537 - 0758)

3 - إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصلات الجريمة.

4 - الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (١) و(٢) و(٣) من هذه المادة، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر.

الفرع الرابع
الفرق بين غسل الأموال وتبييض الأموال

غسل الأموال وتبييض الأموال هما وجهان لعملة واحدة، حيث يُقصد بهما الأساليب والوسائل التي يتم بواسطتها استعمال الحيل والطرق الغير قانونية؛ بهدف جعل الأموال الغير شرعية تكتسب الصفة الشرعية الغير مخالفة للقانون، وقد تكون هذه الأموال مكتسبة من تجارة المخدرات أو من الاختلاس والغش في الأنشطة التجارية.

الفرع الخامس
مصادر الأموال غير المشروعة[٦]

ظهر مصطلح غسل الأموال حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي (١٩٢٠-١٩٣٠)م، ويعود أصله إلى عصابات المافيا في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، كما وتتعدد المصادر التي يتم من خلالها الحصول على الأموال الغير قانونية وأهمها:

أولاً- التجارة الغير مشروعة وتتمثل بـِ:

المصادر المرتبطة بالمخدرات والممنوعات: عَرف الإنسان المخدرات أو ما يُعرف بالمؤثرات العقلية منذ القدم، كان أولها الأفيون وهو عبارة عن مادة تنتج عن تعاطي المخدرات وهذه المادة لها مشتقات أخرى كالهيروين والمورفين، يقوم التجار بإنتاج المواد المخدرة وبعد استثمارها يحصلون على مبالغ مالية كبيرة جداً، وحتى يتم غسل هذه الأموال لا بد من إدخالها إلى الأنشطة الاقتصادية؛ من أجل العمل على استثمارها وتبادلها عقب مرورها في عدة مراحل حتى تصبح داخل البنوك.

[٦] دارين صبحي سويدان، بحث قانوني حول جريمة غسل الأموال، فبراير ٢٠٢٢،١٣.

المصادر المرتبطة بتجارة الأسلحة النارية غير المشروعة: هناك فرق بين الأسلحة التقليدية (الغير نارية) مثل الخناجر والعصي والسيوف، والأسلحة النارية (المسدسات والصواريخ والراجمات والهاون)، والمقصود هنا الأسلحة النارية التي يتم التجارة بها بشكل سري بعيداً عن أنظار السلطات الأمنية، حيث تقوم عصابات وجماعات متخصصة في شراء وبيع الأسلحة الغير قانونية باستثمارها وتحقيق المكاسب المادية من خلالها.

المصادر المرتبطة بتجارة الأطفال والنساء: تقوم عصابات إجرامية باختطاف الأطفال والنساء والتجارة بأعضائهم، وهذه الظاهرة تتنافى مع التكريم الذي منحه الله-عز وجل- للبشر في قوله تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ..."، تجني هذه العصابات الملايين من الأموال نتيجة ذلك وتقوم بنقلها عبر البلدان؛ للقيام بغسلها وجعلها متاحة للتبادل في مختلف الأنشطة التجارية.

ثانياً- الغش والاحتيال:

١- **الغش:** ويعني القيام بإخفاء الأشياء وإظهارها بطريقة أخرى (الاحتيال)، ومن ثم العمل على بيعها واستثمارها دون علم الطرف الآخر بأنها غير صالحة للاستعمال، ويشمل الغش ما يلي:

الغش في بيع وشراء المواد الغذائية: ويتم ذلك عن طريق إخفاء تاريخ انتهاء صلاحية السلعة، أو بتغيير مواصفاتها الأصلية إلى مواصفات أخرى وبيعها في المتاجر والأسواق.

الغش التجاري: كالغش بتغيير الاسم التجاري للسلعة، أو بتغيير العلامة التجارية لها.

٢- **الاحتيال:** وله وسائل وأساليب خفية تهدف إلى تحقيق النتيجة المقصودة بطرق مخالفة للقانون، وهو على عدة أشكال:

عمليات انتحال الشخصيات: ويعني الظهور بشخصية أخرى غير الشخصية الأصلية، كانتحال صفة ضابط شرطة مثلاً.

(ISSN: 2537 - 0758)

عمليات النصب: بادّعاء فئة من الأشخاص أن الهدف من جمع التبرعات والأموال هو لصالح الجمعيات والمراكز الخيرية.

المكاتب الوهمية: عبارة عن مكاتب غير مسجلة بالقانون تدّعي أنها تمنح جوازات للسفر أو تصاريح للعمال لكنها في الواقع ليست كذلك.

عمليات بيع العملات المزورة في الأسواق: يقصد بالتزوير التلاعب في قيمة العملة الحقيقية أو تقليدها ومن ثم بيعها في الأسواق.

ثالثاً– الرشوة والتهرب الضريبي:

تعرّف الرشوة بأنها شكل من أشكال الفساد المنتشرة حول العالم، وتعني قيام موظف عام بطلب مال أو هدية أو منفعة ما لنفسه؛ من أجل القيام بعمل معيّن يعتبر من واجبات وظيفته، وهي جريمة تضر بالمجتمع وتفسده.

أما التهرب الضريبي يُقصد به قيام الفرد بالتهرب من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي، فعندما يتهرب من دفعها يظن بأنه قد حقق مكاسب مالية كبيرة، لكن العكس إن تهربه من دفعها يتسبب في حدوث أزمات ومشاكل مختلفة في المجتمع المقيم فيه، فالقصد من عملية تجميع هذه الضرائب هو تقديم الخدمات المتنوعة للمواطنين من صحة وتعليم وأمن وغيرها.

رابعاً– الأسواق السوداء:

يقوم العاملون في هذه الأسواق بتحقيق أرباح ضخمة؛ نتيجة استغلال الأنظمة والقوانين التي لا تسمح بالتجارة في نوع خاص من السلع (استغلال ندرتها وبيعها).

المطلب الثاني
أركان جريمة غسل الأموال

الأركان الواجب توافرها للحكم على الجرم بأنه من قضايا غسيل الأموال في السعودية.

يرتكز جرم غسيل الأموال على ثلاثة أركان رئيسية لا يمكن اعتباره قضية وجرم إلا بتوفرها:

الركن المفترض: والمقصود به كافة الأموال التي تم الحصول عليها نتيجة السرقة وتجارة المخدرات وإساءة الأمانة. كذلك السلب والخطف وغيرها من الجرائم المتنوعة.

الركن المادي: هو فعل ملموس ظاهر على أرض الواقع يتألف من عناصر مادية يمكن الشعور بها ولمسها بالحواس. والركن المادي شرط أساسي لوقوع الجرم فوجود النية وحدها لا يحاسب عليها القانون ولابد من اقترانها بالفعل المادي الملموس لينتج عنه اعتداء على المصالح التي يحميها القانون.

لا يوجد جرم دون ركن مادي لإثبات القيام بالفعل الأمر الذي ينتج عنه خطر ما، ووجود العلاقة السببية التي تربط هذا الفعل بالنتيجة التي ظهرت عنه. وبهذا تكون جريمة غسيل الأموال كغيرها من الجرائم التي تحتاج إلى الفعل الجرمي والنتيجة عن هذا الفعل والعلاقة السببية التي تربط الفعل بالنتيجة.

الركن المعنوي: وهو النية للقيام بالجرم أي العامل النفسي وهو عبارة عن الإرادة الشخصية وعلمه بارتكاب جرم يعاقب عليه القانون إذا ما قام بهذا الفعل عن قصد.

المبحث الثاني
أساليب غسل الأموال

بدايةً حتى يتسنى لنا توضيح ماهية أساليب ارتكاب جريمة غسل الأموال والتفصيل فيها لابد لنا من معرفة ما المقصود بمصطلح الأساليب فيقصد بالأساليب هي تلك الطرق التي تستخدم من قبل غاسلي الأموال ليتسنى لهم التمويه وإخفاء مصادرها، وبالطبع تتعدد تلك الأساليب فلا تنحصر في شكلً واحدً معين بل من الممكن القول بأنها تتعدد إلى أساليب تقليدية وأخرى يستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة وتلعب بها دوراً كبيرًا وخطير [٧].

ومما لا شك فيه أن هذه الأساليب تختلف باختلاف الظروف المحيطة والملابسة بكل عملية، وطبيعتها، والتي تتغير بتغير المكان والزمان، كما أنه من الممكن أن تتفاوت أساليب ارتكاب هذه الجريمة بين البساطة والتعقيد، ومن ناحية أخرى فهي من الممكن أن تعكس مدى التقدم التكنولوجي في الوسائل المستحدثة ومدى توافرها لدى

[٧] د. عبدالله عزت بركات. غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد ٤ يونيو ٢٠٠٦.

(ISSN: 2537 - 0758)

القائمين في هذه العملية حين التطرق تحديدًا للأسلوب التقني أو الذي تستخدم فيه التكنولوجيا الحديثة[٨].

ويمكننا تقسيم هذه الأساليب إلى نوعين نتناولها في هذا المبحث على مطلبين الأول نتطرق فيه إلى غسل الأموال باستخدام المجال المصرفي والمطلب الآخر نتطرق فيه إلى غسل الأموال باستخدام المجال غير المصرفي.

المطلب الأول

أسلوب غسل الأموال باستخدام المجال المصرفي

يقصد بغسل الأموال باستخدام المجال المصرفي هو أن هذه العمليات التي تصنف من ضمن غسيل الأموال تتم من خلال الخدمات المصرفية التقليدية، وبطاقات الائتمان، والبطاقات الذكية.

وبالطبع في هذه الحالة المذكورة أعلاه يكون البنك طرفًا ضروريًا في هذه العملية وما يتم من تحويلات في نطاقها. وتتخذ صورة غسل الأموال عن طريق استخدام المجال المصرفي عدة صور سنتناولها في هذا المطلب على هيئة فروع:

الفرع الأول

الإيداع

يعتبر الإيداع هو الصورة التقليدية لغسل الأموال الغير مشروع، حيث تتمثل هذه العملية في طريقة إيداع الأموال المتحصلة من الجريمة في حسابات بنكية قد تكون في بنوك ودول مختلفة نظرًا لأن نظامها يسمح بذلك، ثم بعد ذلك يتم تحويلها إلى البلد الذي يتم استثمارها فيه وغالبًا ما يكون هو الوطن الأصلي للمودع، وبهذه الطريقة يكون البنك قد قام بعملية غسل الأموال واظهرها بمظهر قانوني وشرعي[٩].

---

[٨] د. السيد أحمد عبد الخالق. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص٣.

[٩] هاني عيسوي السبكي. غسيل الأموال، دراسة في ضوء الشريعة الإسلامية وبعض التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٥، ص٨٦، ٨٧

الفرع الثاني
إعادة الاقتراض

معنى هذه الطريقة هو أن يتم إيداع الأموال غير المشروعة لدى أحد البنوك بدولة أخرى، وبالطبع تتوافر فيها مزايا معينة تميزها عن غيرها، أهمها تميز نظامها المصرفي والمالي بعدم التعقيد، وانعدام الرقابة على البنوك، وسهولة تأسيس وشراء الشركات، وعدم وجود ضرائب على الدخل، والاستقرار السياسي والنقدي، وتوفر وسائل التكنولوجيا الحديثة والسريعة[١٠].

والمقصود بالطريقة المدرجة أعلاه أنه في هذه الحالة يتقدم أحد الأشخاص بطلب قرض من المصرف الذي يتعامل معه بمبلغ معين، مستخدما الأموال المودعة في البلد الآخر كضمان للقرض، وبالتالي يحصل على القرض لأموال نظيفة المظهر يمكن التعامل بها في شراء ممتلكات أو عقد صفقات تجارية أو ما يشابهها من أنشطة[١١].

الفرع الثالث
بطاقات الائتمان

بدايةً يتم اصدار بطاقة الائتمان عن طريقتين إما عن طريق البنك ومن الممكن ان تشارك في عضوية إصدارها كافة البنوك على مستوى العالم تحت رعاية منظمة عالمية مثل الماستر كارد، أو عن طريق مؤسسة مالية واحدة، بحيث يتم الاشراف على عمليات الإصدار والتسوية مع التجار من قبل المؤسسات المصدرة، وهي تتيح دفع المال دون الحاجة إلى حيازته نقدًا ويستطيع حامل البطاقة القيام بشراء البضائع من خلال استخدامها أينما وجد في العالم، فتتحول فواتير تلك البضائع إلى مركز إصدار البطاقات الرئيسي، ويتم سداد القيمة من الفرع الذي تمت في بلده العملية، وبعد ذلك يتم طلب القيمة من حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري بعد ذلك ببيع هذه البضائع التي سبق شراؤها بالبطاقة الائتمانية، ويحصل على الأموال نقدًا دون مروره بقنوات وقيود التحويلات[١٢].

---

[١٠] د. عبد الله عزت بركات. ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، المرجع السابق، ص٢٢٤.

[١١] د. نجيب رمزي القسوس، غسيل الأموال جريمة العصر، دار وائل للنشر، الأردن، ص٣٥.

[١٢] د. رمزي القسوس. غسيل الأموال جريمة العصر، المرجع السابق، ص.٤١

(ISSN: 2537 - 0758)

الفرع الرابع
البطاقات الذكية

هذه تعد تكنولوجيا نشأت بداية في إنجلترا وامتد العمل بها في الولايات المتحدة الامريكية حيث يقوم الكارت الذكي بصرف النقود التي كان قد سبق تحميلها من العميل مباشرة إلى القرص المغناطيسي عن طريق ماكينة تحويل آلية، أو أي تلفون معد لهذا الغرض(١٣).

ويزيد الأمر خطورة أن للكارت الذكي خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الخاص به وتمتاز هذه البطاقات بأنها تمكن مستخدميها الاستغناء عن الأوراق النقدية وذلك بإضافة القيمة النقدية على رقاقة إلكترونية موجودة على البطاقات حيث تعمل الرقائق على تتبع رصيد البطاقة بعد كل عملية يتم القيام بها.

ويمكن لصاحب الحساب بموجب هذا الكارت أن يسحب الأموال إلكترونيا خلال لحظات من أي مكان في العالم، والذي يحدث عملا أن غاسل الأموال إذا وضع ماله بعملات محلية ليس لها سعر صرف مناسب بالقياس إلى العملات الأجنبية ذات الغطاء القوي كالدولار واليورو مثلا، فإنه يلجأ إلى الدول التي تتعامل بهذه العملات ويسحب أمواله إلكترونيًا خارج الحدود دون مخاطرة(١٤).

وقد أطلق البعض على هذه الوسيلة مسمى النقود الالكترونية وتعد من أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في غسل الأموال، وذلك لصعوبة تعقبها وسرعة حركتها، وعدم خضوعها للاختصاص الزماني والمكاني والتشريعي لدولة ما، لعدم وجود فضاء مادي محدد وفعلي بالمعنى التقليدي، حيث يتم تمرير القنود الإلكترونية عبر شبكة الانترنت دون قيود وبصورة فورية ودون الحاجة إلى وسيط مالي كالبنوك، مما يجعلها خارج سلطات الرقابة المصرفية، كما أن النقود الإلكترونية لا تخضع لمعايير النقود القانونية التقليدية التي تفرض على الدول المصدرة لها وجوب توفر غطاء قانوني واحتياطي

---

(١٣) د. جلال وفاء محمدين. دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٩م، ص٣٤.

(١٤) د. محمد أحمد المنشاوي، النظام الجزائي الخاص جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي، الرياض ١٤٤٠، ص٣٣٨.

إجباري يتناسب مع مقدار النقود المصدرة، مما يجعل هذه النقود قابلة للإصدار والتحويل دون أي رقابة أو معايير قانونية محددة ويخرجها عن اختصاص البنوك المركزية. حيث يتم تمرير النقود الإلكترونية عبر شبكة الانترنت وبصورة فورية ودون الحاجة إلى وسيط مالي كما ذكرنا في أعلاه. وتمتاز هذه النقود الإلكترونية بأن تكلفة تداولها زهيدة ولا تخضع للحدود وأنها بسيطة وسهلة الاستخدام لعدم تطلب إجراءات الاستعلامات البنكية وغيرها من الإجراءات البنكية[١٥].

الفرع الخامس
غسل الأموال باستخدام شبكة الانترنت

بداية مع التطور الملحوظ في الزمن الحالي وخاصةً الأغراض المتعلقة بشبكة الانترنت، فأصبحت شبكة الانترنت في الآونة الأخيرة هي المجال الأول في اجراء عمليات غسل الأموال، و بالطبع ساعد ذلك على ظهور التجارة الإلكترونية، وتعد بنوك الإنترنت من أهم وأخطر الوسائل التكنولوجية الحديثة، وهي ليست في الواقع بنوك بالمعنى الفني الشائع والمألوف فهي لا تقوم بقبول الودائع، ولكنها عبارة عن وسيط في القيام ببعض العمليات المالية وعمليات البيوع، فيستطيع المتعامل تحويل الأموال عن طريق هذه البنوك التي تطرح هذه الخدمة عبر الإنترنت بهدف إضفاء المشروعية على مصدر الأموال غير المشروعة، حيث يقوم العميل بالدخول إلى موقع البنك عبر شبكة الإنترنت، وبعد ذلك يدخل العميل على حسابه بواسطة الرقم السري المعطى له من قبل البنك ليقوم بالعمليات المصرفية المختلفة[١٦]، ولا توجد آلية محددة لضبط كيفية التأكد من الخدمات المقدمة عبر الإنترنت. مما يجعل عملية تتبعها أمرًا صعبًا، الأمر الذي يحتم على الدول ضرورة إعادة النظر في تشريعاتها لمواكبة التطورات التكنولوجية وعقد الاتفاقيات الدولية لمواجهة هذه الظاهرة[١٧].

---

[١٥] فريد علواش. جريمة غسل الأموال– المراحل والأساليب مجلة العلوم الإنسانية– جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر.

[١٦] د. نجيب رمزي القسوس، غسيل الأموال جريمة العصر، المرجع السابق، ص٦٩ وما بعدها.

[١٧] د. نعيم سلامة القاضي، د. أيمن أبو الحاج. د. مشهور هذلول بريور. البنوك وعمليات غسيل الأموال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والثلاثون، ص٣٥٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثاني
أسلوب غسل الأموال باستخدام المجال غير المصرفي

بدايةً هذا النوع من الأساليب لا يكون البنك فيه وسيطًا في عملية غسل الأموال كما هو الحال في الأساليب المستخدمة أساسًا في المجال المصرفي، أي أن الأساليب المستخدمة في هذا المطلب بعيدة نوعًا ما عن البنوك وتسمى أيضًا بالأساليب البسيطة، تتم هذه الأساليب من خلال استخدام مكاتب ومؤسسات الصرافة، ومكاتب السمسرة، وشراء السلع النفيسة، واستخدام الشركات الوهمية[١٨].

وسنتناول في مطلبنا هذه الأساليب عن طريق تقسيمها إلى الفروع التالية:

الفرع الأول
الصفقات النقدية

في هذا النوع من الأساليب يتم تحويل العملة المحلية الضعيفة المتحصلة من الأنشطة غير المشروعة إلى عملة أجنبية قوية، أو شراء الذهب، والمجوهرات ذات القيمة العالية، أو القطع الأثرية أو الفنية النادرة مرتفعة الثمن دون إبلاغ السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال، وبهذا يتم تحويل تلك الأموال الغير مشروعة إلى أموال وممتلكات تظهر في صورة مشروعة[١٩].

الفرع الثاني
الفواتير المزورة أو الصفقات الوهمية

بدايةً تعتبر هذه الأساليب من الأساليب التقليدية التي تتم من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، أي أن صاحب هذه الأموال غير المشروعة يقوم بإنشاء أو شراء عمل تجاري في البلد الذي تجلب منه الأموال، وكذلك في البلد الذي تودع فيه الأموال، وتتمثل عملية الغسل في هذه الحالة في شراء أو بيع السلع والخدمات عن طريق عمليات صورية حيث يشتري الغاسل سلعا من الشركات التي يراد تحويل الأموال إليها، **وذلك بإحدى الصور الآتية:**

---

[١٨] مها كامل. عمليات غسل الأموال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦ أكتوبر ٢٠٠١، مطابع الأهرام، القاهرة، ص١٦٣.

[١٩] د. محمد أحمد المشاوي، النظام الجزائي الخاص جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص٣٤٠

- رفع قيمة السلع أو الخدمات الواردة في الفاتورة ويكون الفرق هو المال المغسول.
- إرسال فواتير مزورة كلية فيكون المال الإجمالي المدفوع هو المال المغسول[٢٠].

الفرع الثالث
استخدام شركات وهمية

هي شركات مستترة يصعب على الحكومات الاطلاع على مستنداتها المالية، كما أنها أيضًا كيانات بدون هدف تجاري ويتم تأسيس هذه الشركات بأموال المنظفين لإخفاء النشاطات الإجرامية غير المشروعة من بينها بالطبع غسيل الأموال، ويعمد إليها خاصة في العمليات الدولية الكبرى.

وفي الواقع لا تنهض هذه الشركات بنفس الأغراض المنصوص عليها في عقود تأسيسها أو أنظمتها الأساسية بل تقوم بالوساطة في عمليات غسل الأموال، ولا توجد أية صعوبة لدى بعض الدول في تأسيس مثل هذه الشركات، فبعض الدول تتطلب إعداد وثائق التأسيس لدى الدوائر المعنية واستخدام شخص في ذات الدولة ليكون مديرًا تنفيذيًا لهذه الشركة أو محاميًا يعمل كوكيل عنها[٢١].

ويمكن غسل الأموال عن طريق هذا النوع من الشركات بأساليب متعددة مثلًا القيام بشراء بضائع أجنبية من دولة تتميز تشريعاتها الضريبية والمالية والرقابية بالتساهل وعدم التعقيد، وعادة ما يصعب تعقب النشاط غير المشروع لهذه الشركات وخاصة إذا كانت تقوم في ذات الوقت بجانب من العمليات المشروعة، ومن صور تلك الشركات شركات السياحة وشركات الاستيراد والتصدير، وشركات التأمين ومحلات المجوهرات الكبرى[٢٢].

الفرع الرابع
الشركات الورقية

بدايةً تسمح أنظمة بعض الدول بإنشاء هذا النوع من الشركات، الذي يتم إنشاؤه على الورق من خلال تسجيل الشركة في السجلات الرسمية للدولة بسهولة ودون أن يعلم

---

[٢٠] صقر بن هلال المطيري. حول جريمة غسل الأموال، بحث قدم استكمالًا للحصول على درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٠٠٤، ص٥٨.

[٢١] د. رمزي نجيب القسوس، غسيل الأموال جريمة العصر، المرجع السابق، ص٢٧.

[٢٢] د. محمد أحمد المنشاوي، النظام الجزائي الخاص جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص٣٤١.

(ISSN: 2537 - 0758)

بها أحد، وتقوم بهذه العملية إدارة تقوم بفتح الشركة وتختار لها اسمًا ونوعا من النشاط على الورق، ثم تفتح حساب في البنك، ولا يتم وضع اسم رئيس مجلس الإدارة أو اسم مالكها بالإدارة الرسمية التي سجل فيها اسم الشركة، وبعدها يتم فتح حساب باسم الشركة دون ذكر اسم أي شخص، ويكتفي فقط بمجرد توقيع مع رقم الحساب، وعندما تعمل هذه الشركة فإنها تقوم بترحيل الأموال من بعض الدول وإيداعها في حساب الشركات الورقية دون أن يعلم بها أحد[٢٣].

الفرع الخامس
إنشاء الشركات القانونية أو إدارتها

يلجأ غاسلو الأموال إلى إنشاء أو شراء أو إدارة شركات قانونية، وتسمى "شركات الدمى" وهي شركات أجنبية تمارس نشاطًا تجاريًا أو غير تجاري، ويقوم غاسلو الأموال بخلط أموالهم غير المشروعة بأموال تلك الشركات القانونية، بهدف إسباغ صفة المشروعية عليها وإدخالها إلى الدولة مرة أخرى مقابل الحصول على عمولات كبيرة، كما تقوم تلك الشركات بغسل الأموال عن طريق إنشاء فرع داخل الدولة التي بها مركزها الرئيسي أو خارج هذه الدولة، وتطلب استيراد سلع من الخارج وتحدد أسعار هذه السلع بأكثر من قيمتها الحقيقية ثم تلتزم فروعها في الخارج بإيداع هذا الفرق في حسابات لها في الدولة الأجنبية[٢٤].

وتعتبر ظاهرة غسل الأموال عن طريق هذا النوع من الشركات المدرج أعلاه موجودة في أغلب دول العالم.

الفرع السادس
تهريب العملة

سابقًا كان التهريب هو أبسط وأقدم الطرق التي استخدمها مرتكبي هذه الجريمة، حيث كان يقوم غاسلو الأموال بتهريب الأموال غير المشروعة إلى خارج البلاد، ثم

---

[٢٣] د. محمد علي العريان. عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ٢٠٠٥، ص.٢٣

[٢٤] د. محمد أحمد المنشاوي، النظام الجزائي الخاص جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص٣٤٢.

إعادة إدخالها بطرق مشروعة عن طريق المشروعات الوهمية، لتبدو وكأنها نتجت عن أنشطة مشروعة خارج البلاد.

وتتم عملية تهريب المتحصلات النقدية غير المشروعة والتي بالطبع تكون ناتجة عن مصادر غير مشروعة إما عن طريق النقل المادي حيث يقوم هؤلاء غاسلو الأموال بأنفسهم بتهريبها أو عن طريق أشخاص آخرين، ويتم نقل هذه النقود بواسطة وسائط النقل المختلفة إلى خارج البلاد. وقد تتم العملية عن طريق إيداع الأموال في أحد المصارف أو أي مؤسسة مالية في حساب جاري قائم أساسًا، بحيث يجع من الممكن نقلها بحرية، وتكون هناك صعوبة في تمييز هذه الأموال عن الأموال غير المشروعة والمودعة في نفس الحساب مسبقا بعد أن يتم تحويلها عبر منظومات مالية من خلال التحويلات البنكية[٢٥].

الفرع السابع
المكاسب الوهمية من ألعاب القمار

يتم غسل الأموال بواسطة هذا الأسلوب، عن طريق التواطؤ بين اللاعبين، حيث يعمد كافة اللاعبين للخسارة حتى يربح أحدهم، وتكون النقود التي يربحها هي مجمل الأموال غير المشروعة. وقد يقوم غاسل الأموال كذلك بإيداع النقود لدى بيوت القمار بحجة المقامرة لاحقًا، ثم يقامر بمبلغ زهيد أو لا يقامر على الاطلاق، ثم بعد ذلك يقوم بإغلاق حسابه لدى بيت القمار[٢٦].

المبحث الثالث
الآثار الاقتصادية

جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي في أي دولة خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف المعايير المتخذة في مكافحة هذه الجرائم، وتساهم عمليات غسل الأموال في خلق فجوة اقتصادية بين أفراد المجتمع، وزيادة معدلات الفقر.

وإن نجاح عملية غسل الأموال واستكمال مراحلها المختلفة، يعني تمكين الجناة وعصابات الجريمة المنظمة من قطف ثمار جرائمهم واستفادتهم بصورة تبدو مشروعة من هذه الأموال، مما يعني استمرار الجريمة بشتى أشكالها وأنواعها، مما ينجم عنه

---

[٢٥] د. نجيب رمزي القسوس، غسيل الأموال جريمة العصر، ص٦٩، ٧٠.

[٢٦] د. محمد أحمد المنشاوي، النظام الجزائي الخاص جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص٣٤٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

تداعيات وأضرار شاملة على الاقتصاد الوطني والعالمي، إضافة إلى عدد من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي[٢٧].

المطلب الأول

الأثر الاقتصادي المترتب من عمليات غسل الأموال

ما يترتب على جريمة غسل الأموال من آثار اقتصاديّة خطيرة تبدأ بإعطاء مؤشرات غير صحيحة عن الناتج المحلي والعجز والتضخم وغير ذلك، ممّا يؤدي إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية المطلوبة لتحفيز النمو والسيطرة على النشاط الاقتصاديّ، فضلا عن إضعاف الاقتصاد بعد خروج الأموال التي غالبا تكون خارج النظام الضريبي مما يقلل الموارد المالية للدولة من جهة أخرى.

فالانعكاسات الاقتصادية[٢٨] تتمثل في زيادة معدل التضخم، وانهيار قيمة العملة الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة وتشكل جرائم غسل الأموال خطرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، وأكد صندوق النقد الدولي أن عمليات غسل الأموال تمثل ما بين ٢ و٥٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي، أي حوالي ٥٠٠. ١ مليار دولار.

كدت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال أن جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي في أي دولة خصوصاً تلك الدول التي تعاني من ضعف المعايير المتخذة في مكافحة هذه الجرائم. وبأنت اللجنة الدائمة إن جريمة غسل الأموال تنشأ عن قيام غاسلي الأموال بإضفاء صفة المشروعية على الأموال التي نتجت عن جرائم أخرى، تعرف نظاماً بالجرائم الأصلية، وتشمل جميع الأفعال المجرمة المرتكبة داخل المملكة، وكل فعل يُرتكب خارجها إذا كان يُعدُّ جريمة وفقاً لقوانين الدولة التي ارتكب فيها ووفقاً للشرع أو أنظمة المملكة فيما لو ارتكب داخلها.

يشار إلى أن اللجنة الدائمة التي ترأسها مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" تضم ممثلين عن وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة المالية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد،

---

[٢٧] د. محمد أحمد المنشاوي، النظام الجزائي الخاص جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، طبعة ٢٠٢٣م، ص٣١٩.

[٢٨] د. محمد يحي، غسل الأموال وآثاره الاقتصادية – الأبعاد والمضامين: محاولة تقييمية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد مايو – يونيو٢٠٠٧، ص ٧٣.

رئاسة أمن الدولة، النيابة العامة، رئاسة الاستخبارات العامة، هيئة السوق المالية. ويأتي تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٧-١-١٤٢٠هـ الموافق ٣-٥-١٩٩٩م القاضي بتطبيق التوصيات الأربعين لمكافحة عمليات غسل الأموال الصادرة عن مجموعة العمل المالي "فاتف" وفقاً للأنظمة المعمول بها في المملكة، ومن مهامها وضع الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات المذكورة ومتابعة تنفيذها، كذلك دراسة جميع المواضيع المتعلقة بمكافحة غسل الأموال بالمملكة، ولفتت اللجنة إلى أن انتشار عمليات غسل الأموال في أي مجتمع يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، وتراجع قيم التعليم والثقافة نظراً لما يتخلل تلك الجرائم من كسب سريع لا يتطلب مؤهلاً علمياً لتنفيذه.

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية المحتملة من عمليات غسل الأموال على الاقتصاد الوطني

١. تؤدي عمليات غسل الأموال في أي دولة إلى انتشار اقتصاد الظل أو التستر التجاري وغيره مما ينتج عنه تراجع النمو الاقتصادي، إضافة إلى ما تسببه عمليات غسل الأموال من ارتفاع معدلات التضخم الذي ينتج عنه ارتفاع مستويات الأسعار، وهو ما يلحق الضرر بالمنافسة الشريفة ويؤثر سلباً في الأنشطة التجارية الأخرى.

وصدر نظام مكافحة غسل الأموال بموجب المرسوم الملكي رقم (م٢٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ، ليحل محل نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣١) بتاريخ ١٤٣٣/٠٥/١١هـ. كما يُعدُّ جرم غسل الأموال من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف بناءً على القرار رقم ٢٠٠٠ والصادر من سمو وزير الداخلية في عام ١٤٣٥هـ، إذ تتعامل الأجهزة المعنية بشكلٍ صارم مع كل من يشرع أو يقوم بإخفاء أصل حقيقة الأموال المكتسبة أو الناتجة عن أفعال مجرَّمة بموجب الشرع أو الأنظمة،مثل: الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وجرائم تزييف العملات وغيرها من الجرائم، علماً أن المال المراد إخفاء أصل حقيقته (غسله) ليس مقصوراً على النقد، بل يشمل الأصول والممتلكات والموارد الاقتصادية أياً كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها، حيث يطلق على تلك الأموال بالمتحصلات في حال نشوئها بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة أصلية.

(ISSN: 2537 - 0758)

الجدير بالذكر أن إدانة الشخص بجريمة غسل أموال غير مشروطة بإدانته في ارتكابه جريمة أصلية مثل التجارة غير المشروعة بالمخدرات[٢٩].

وسنَّت المملكة عقوبات شديدة على مرتكبي غسل الأموال، حيث إن الإدانة بهذه الجريمة تعرض صاحبها لغرامة مالية تصل إلى سبعة ملايين ريال وبالسجن لمدة تصل إلى خمس عشرة سنة أو بكلتا العقوبتين. كما يمنع السعودي المحكوم عليه بعقوبة السجن في جريمة غسل الأموال من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لمدة السجن المحكوم عليه بها ويبعد غير السعودي المحكوم عليه في جريمة غسل الأموال عن المملكة وذلك بعد تنفيذ العقوبة المحكوم عليه بها. فيما يجوز تخفيف العقوبة عن مرتكب جريمة غسل الأموال في حال ما إذا أبلغ الجاني السلطات المختصة عن الجريمة قبل علم السلطات بها، أو بلَّغ عن مرتكبيها وأدى بلاغه إلى ضبطهم، أو ضبط الأموال، أو الوسائط، أو متحصلات الجريمة[٣٠].

٢. تؤدي إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمر الجاد المحلي كما انها تؤثر على أسعار الفائدة وسعر الصرف.- هذه الأموال غالبا ما تنتقل من دول ذات اقتصاديات جيدة إلى دول فقيرة اقتصاديا مما يضر بمصداقية الأسس الاقتصادية المتعارف عليها التي يمكن لصانعي السياسة الاستناد اليها.- تؤثر على استقرار أسواق المال الدولية.
٣. تؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث ترتفع اسعار الاشياء، بمعنى ان مالكي تلك الأموال المغسولة يقومون بتحويل العملة المحلية الناتجة عن أموال غير مشروعة الى ذهب ومجوهرات مثلا ثم بيعها في الخارج مقابل عملات أجنبية قوية.- تؤدي الى صعوبة مهمة الدولة في وضع خطط أو برامج فعالة للتنميتين الاقتصادية والاجتماعية.

---

[٢٩] جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وزارة المالية، الثلاثاء، ٢٠٢٢/١٠/٠٤م، (جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي (mof.gov.sa))

[٣٠] جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وزارة المالية، المرجع السابق.

٤. لتأثير على الإيرادات الضريبية تعتبر الإيرادات الضريبية العمود الأساسي للدولة في تلبية النفقات العامة ضمن كيانها، ويعتبر غسل الأموال المسبب الأساسي في انخفاض قيمة هذه الإيرادات، بسبب عدم شملها بالضرائب المعتادة، وبالتالي عجز محتمل في الميزانية، أساليب غسل الأموال وحكمه القانوني ويبقى أمام الدولة ذات الإيرادات المنخفضة من الضرائب خياران، أولهما الاقتراض لجذب المستثمرين مع زيادة قيمة السندات المقُرضة، أو سياسية الانبعاث أو التعويم لسد العجز وكلاهما يؤثران سلباً على الاقتصاد.

٥. تولد جريمة غسل الأموال جرائم تتمثل في التهرب الضريبي (الزكاة)، إضافة إلى الأنشطة المخالفة للقوانين، مثل عمليات الرشوة، العمولات، بيع السلع المسروقة، تجارة المخدرات وتهريب السلع والأموال. ولا ننسَ العمالة غير الشرعية. وحسب تقديرات البنك الدولي، فإن حساب متوسط نسبة الاقتصاد الخفي في المملكة كبير كجزء من إجمالي الناتج المحلي الاسمي. فخلال الفترة بين ٢٠٠٨م و٢٠١٤م أوضح البنك الدولي أن حجم الاقتصاد الخفي نما من ٣٦٤ مليار ريال في ٢٠٠٨م إلى ٥٤٩ مليار ريال في ٢٠١٤م، أي ما يقارب خمس إجمالي الناتج المحلي[٣١].

الخاتمة

تناول البحث موضوع مواكبة عمليات غسل الأموال رؤية ٢٠٣٠، ويرجع السبب في اختيار هذا الموضوع نتيجة انتشار جريمة غسل الأموال انتشاراً كبيراً، وأصبحت هذه الجريمة ظاهرة دولية تشكل خطراً على اقتصادات الدول وتسعى كافة الدول إلى التعاون والعمل على مكافحة هذه الظاهرة، وتطرقنا في موضوعنا إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية عمليات غسل الأموال، وفي المبحث الثاني تحدثنا عن أساليب غسل الأموال، وفي المبحث الثالث الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه الجرائم، وسوف نذكر أهم النتائج والتوصيات وذلك في ضوء ما تم التوصل له من خلال هذا البحث.

---

[٣١] أعثمان حمد أبا الخيل، الاقتصاد الخفي في اقتصاد المملكة ومدى تأثيره، الجزيرة، الثلاثاء، ٢٠٢٢/١٠/٠٤م، (الاقتصاد الخفي في اقتصاد المملكة ومدى تأثيره- عثمان بن حمد أباالخيل (al-jazirah.com)).

(ISSN: 2537 - 0758)

النتائج:

١- الأساليب المستخدمة في عملية غسل الأموال تتنوع ما بين أساليب مصرفية وغير مصرفية.

٢- تعدد الأساليب المستخدمة في جريمة غسل الأموال يجعل في بعض الحالات صعوبة في السيطرة عليها والحد منها.

٣- أن جريمة غسل الأموال تعتبر من الجرائم العابرة للحدود.

٤- أن جريمة غسل الأموال من جرائم الاقتصاد الخفية التي تتم بالعديد من الطرق المختلفة.

٥- ارتفاع معدلات ضرائب ورسوم الأنشطة الاقتصادية. حيث يحاول البعض التهرب من العبء الضريبي وخاصة إذا ساد المجتمع شعور بأن حصيلة الضرائب لا تنفق في المنافع والخدمات العامة، أو أنه لا توجد عدالة في توزيع الدخل الوطني بشكل عام، ويعد التهرب الضريبي والتوسع في القروض بدون ضمانات وانتشار الفساد والرشوة من أهم الأسباب والمصادر التي تؤدي إلى زيادة حجم عمليات غسل الأموال.

٦- تعاظم الأرباح من عمليات غسل الأموال الناتجة من الجرائم والأنشطة غير المشروعة. فتجارة المخدرات تحتل المرتبة الثانية في الأسواق الاقتصادية في العالم، وتشكل مصدرا للدخول غير المشروعة بشكل كبير وهي تلي تجارة الأسلحة مباشرة.

٧- تطور القنوات المالية التي تحجب أسماء وهويات المتعاملين بها، مثل العمليات المصرفية السرية والعمليات الائتمانية وغيرها، حيث تتسابق المصارف المالية لجذب المزيد من الاموال واكتساب العملاء، وزيادة معدلات الأرباح من خلال فوارق أسعار الفائدة الدائنة، وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك.

التوصيات:

١- تشديد الرقابة على كافة الأعمال المصرفية وخاصةً المتعلقة بشبكة الانترنت لسهولة استخدامها من قبل غاسلو الأموال وصعوبة اكتشافها.

٢- الحد من ظاهرة غسيل الأموال وذلك عن طريق تشديد الرقابة لما يتم الخروج من الدولة والدخول إليها من العمليات المشبوهة والتأكد من سلامة جميع ما يدخل إلى الدولة من عمليات.

٣- يجب على المجتمع الدولي والمملكة العربية السعودية باعتبارها عضوا فعالاً في المجتمع الدولي خلق أجواء تنافسية اقتصادية بسيطة وشفافة بوضع استراتيجيات لمكافحة هذه الجريمة الخطيرة. وهذا ما ترمي إليه الرؤية الجديدة للمملكة (٢٠٣٠).
٤- يجب على المنظمات الدولية أن تتكاتف لإعداد وسائل مكافحة جرائم غسل الأموال.
٥- إيجاد توافق بين السياسة الاقتصادية والسياسة الجنائية وذلك من أجل تحقيق نتائج إيجابية لمكافحة جرائم غسل الأموال التي يجب أن يتصدى لها كلا من النظام الاقتصادي والجنائي في آن واحد، خاصة وأنها تزداد خطورتها لبعدها الدولي مما يستلزم تعاوناً دولياً في إطار انخراط المجتمع الدولي في وضع استراتيجيات فعالة للحد منها.
٦- استخدام التدابير الوقائية والعلاجية والاستفادة من التقنية المعلوماتية حتى تتماشى الحماية الجنائية مع تطور الجريمة وتنوع أساليبها، ونعتقد أن تكاتف الجهود والتنسيق بين المؤسسات المالية والأجهزة الأمنية والقضائية في كل ما يتعلق بجرائم غسل الأموال، وتحديث الأنظمة البنكية بما يضمن سرية الحسابات وشفافية مصادر الأموال وضمان شرعيتها، والاستفادة من الخبرات العالمية والأساليب الحديثة لكشف الجرائم المرتبطة بغسيل الأموال منذ بدايتها وليس بعد هروب الأموال والجناة إلى جهات خارجية.

قائمة المراجع

١. نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) وتاريخ ١٤٣٩/٢/٥هـ.
٢. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ١٩٨٨م، منشورات الأمم المتحدة،١٩٩١م.
٣. قاموس ومعجم المعاني، موقع الكتروني.
٤. صندي، مقال، ٢٠٠١/١٠/٢٤م.
٥. د. السيد أحمد عبد الخالق. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٧م.
٦. د. جميلة حماني. دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، مذكرة ليسانس، جامعه المدية، الجزائر، ٢٠٠٦م.
٧. د. جلال وفاء محمدين. دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ١٩٩٩م.

(ISSN: 2537 - 0758)

٨. دارين صبحي سويدان، بحث قانوني حول جريمة غسل الأموال، فبراير ٢٠٢٢،١٣.
٩. د. صفوت عبد السلام عوض. الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، بحث قدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، والذي عقد بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٠– ١٢ مايو٢٠٠٣، ص ١٥٥٦، د. محمد نجيب بوليف، الآثار الاقتصادية لغسيل الأموال، الاجرام الاقتصادي بالمغرب، مجلة مسالك العدد ٧٢٠٠٧.
١٠. صقر بن هلال المطيري. حول جريمة غسل الأموال، بحث قدم استكمالًا للحصول على درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ٢٠٠٤م.
١١. د. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرية وغسل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٢. د. عبدالله عزت بركات. غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد ٤ يونيو ٢٠٠٦م.
١٣. د. عزي الخضر. دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد ٨. يوليو٢٠٠٦.
١٤. د. فريد علواش. جريمة غسل الأموال– المراحل والأساليب مجلة العلوم الإنسانية– جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني عشر، ٢٠٠٧م.
١٥. د. محمد أحمد المنشاوي، النظام الجزائي الخاص جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، طبعة ٢٠٢٣م.
١٦. د. محمد علي العريان. عمليات غسل الأموال وآليات مكافحتها، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ٢٠٠٥م.
١٧. مها كامل. عمليات غسل الأموال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦ أكتوبر ٢٠٠١، مطابع الأهرام، القاهرة.
١٨. د. نادر عبدالعزيز شافي، تبيض الأموال دراسة مقارنة، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١م.
١٩. د. نجيب رمزي القسوس، غسيل الأموال جريمة العصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ٢٠٠٢م.
٢٠. نعيم سلامة القاضي، د. أيمن أبو الحاج. د. مشهور هذلول بريور. البنوك وعمليات غسيل الأموال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والثلاثون، ٢٠١٢م.
٢١. هاني عيسوي السبكي. غسيل الأموال، دراسة في ضوء الشريعة الإسلامية وبعض التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٥م.